



## لهذا اختيرت كضيف شرف مميز بالمعرض الدولي للفلاحة

# الإمارات ثالث مستثمر أجنبي بالمغرب وأول بلد عربي مستثمر في المملكة



ستكون دولة الإمارات العربية المتحدة ضيف شرف معرض الفلاحة الدولي في مكناس المزمع تنظيمه بين 26 أبريل وفاتح ماي القادم، وتشهد العلاقات الإماراتية المغربية تطورا في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية والعلمية والسياحية والأمنية والثقافية والقضائية وأيضا الفلاحية والزراعية، الشيء الذي تترجمه اللقاءات المستمرة بين مسؤولي البلدين في مجالات مختلفة، وخاصة في الميدان الفلاحي والزراعي، وتتمثل متانة وقوة العلاقات بين البلدين في الدفع نحو تنوع مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري واستقطاب استثمارات جديدة، وتحقيق الاستفادة المشتركة في مختلف المجالات، ثم تطلع الجانبين للارتقاء بالعلاقات الاقتصادية إلى مستوى العلاقات السياسية بين البلدين.

وترتبط دولة الإمارات والمملكة المغربية علاقات شراكة منذ فترة طويلة، نظير برامج التعاون الثنائي التي أسهمت في تطوير علاقتهما الاقتصادية، وحققت التجارة الخارجية المغربية قفزة حقيقية بانتقالها من 300 مليون درهم سنة 2000 إلى حوالي 4.1 مليار درهم سنة 2014 دون احتساب الاستثمارات الأجنبية، وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة ثالث مستثمر أجنبي بالمغرب وأول بلد عربي مستثمر في المملكة، وتجمع البلدين أكثر من 60 اتفاقية تعاون في قطاعات مختلفة، منها الفلاحة والصناعة والسياحة، ويهدف المعرض الدولي للفلاحة منذ انطلاقه سنة 2006 إلى تسهيل تبادل الخبرات والتجارب وربط علاقات التعاون بين الفاعلين الفلاحين والإطراف على آخر المستجدات في الميدان، خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيات المرتبطة بالفلاحة.

وفي مارس من السنة الماضية زاد التقارب المغربي الإماراتي خلال حفل ترأسه الملك، وكان قد مهد له في زيارة سابقة لدولة الإمارات، إذ قام محمد السادس في القصر الملكي بالرباط بتوشيح الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بالوشاح الحمدي، وهو أعلى وشاح رسمي تقدمه المملكة للضيوف الكبار.

وتم أيضا خلال اللقاء الذي ترأسه الملك شخصيا ووفد وازن يمثل دولة الإمارات العربية المتحدة توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الحجر الزراعي ورقابة النباتات وتبادل المنتجات الزراعية، وقعها من جانب الإمارات الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية الإماراتي، ومن الجانب المغربي عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري، ومذكرة تفاهم في مجال الصحة البيطرية وسلامة المنتجات الغذائية ومنتجات البحر، وقعها من الجانب الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، ومن الجانب المغربي صلاح الدين مزور، وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي، ومذكرة للاستثمار الزراعي وتربية المواشي الحيوانية، وقعها من جانب الإمارات الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، ومن الجانب المغربي عزيز أخنوش.

وعلاقة بتثمين العلاقات المغربية الإماراتية في شقها الفلاحي والزراعي، فقد وقع عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري، في دجنبر الماضي بأبوظبي، ثلاث اتفاقيات مع مستثمرين إماراتيين تهم إنجاز مشاريع في القطاع الفلاحي باستثمارات إجمالية تبلغ 407 ملايين درهم، وتهم هذه الاتفاقيات، التي تم توقيعها على هامش افتتاح فعاليات الدورة السادسة لمعرض سيال الشرق الأوسط 2015، إنجاز مشاريع فلاحية ووحدات لتثمين المنتوج، في قطاعات الزيتون والحوامض والفواكه الحمراء، وتروم الاتفاقية مواكبة المستثمرين

المستويات. وتم استحداث اللجنة المشتركة الإماراتية - المغربية في 16 ماي 1985 بالرباط، وعقدت اللجنة المشتركة دورتها الأولى بأبوظبي ثم بعدها في الدورة الموالية في الدار البيضاء، ومنذ ذلك الحين كانت دورات اللجنة تعقد بالتوالي كل سنة بين أبو ظبي والدار البيضاء، وأصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة تحتل المرتبة الأولى على صعيد الاستثمارات العربية بالمملكة المغربية، بفضل التدفق الكبير للاستثمارات الإماراتية من خلال استثمارات صندوق أبوظبي للتنمية، الشركة المغربية الإماراتية للتنمية، شركة طاقة، شركة المعبر الدولية للاستثمار، مجموعة إعمار، شركة دبي العالمية، شركة القدرة القابضة، الشركة العالمية البحرولية للاستثمار.

إنجازها بالقنيطرة وصفرو والفيته بن صالح ومراكش. وكشف الوزير عزيز أخنوش، الذي لعب الدور الكبير بعد الملك في جلب هذه الاستثمارات الكبيرة للفلاحة الوطنية، أن إجمالي الاستثمارات الإماراتية في القطاع الفلاحي بالمغرب بلغ نحو 100 مليون دولار، وعبر عن أمله في أن تشهد الصادرات الفلاحية المغربية إلى الإمارات ارتفاعا مطردا في السنوات المقبلة، مشيرا إلى أن حجمها لا يتجاوز حاليا 450 طن سنويا. واعتبر وزير الفلاحة والصيد البحري أن زيارة العمل والأخوة التي قام بها الملك محمد السادس لدولة الإمارات العربية المتحدة شكلت فرصة مواتية لبحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية في المجال الفلاحي، ورفع كل العراقيل التي تواجه تطويرها والارتقاء بها إلى أعلى

الإماراتيين في تفعيل ستة مشاريع فلاحية بالمغرب، وتندرج هذه المشاريع، التي أقيمت على أرض تمتد على مساحة 1515 هكتار، في إطار الشراكة بين الدولة المغربية والقطاع الخاص، ويتعلق الأمر بمشروع غرس 190 هكتارا بأشجار الزيتون، وإقامة وحدة لعصر الزيتون بسعة 100 طن في اليوم باستثمار يبلغ 77 مليون درهم بالحاجب، ومشروع غرس 200 هكتار من الحوامض وإقامة وحدة للتجفيف (30 ألف طن في السنة) ووحدة للتجميد (ثلاث غرف بسعة 1300 طن) باستثمار بقيمة 60 مليون درهم بالقنيطرة، وبرنامج يمتد على مساحة إجمالية تقدر بـ 1125 هكتارا موزعة على أربعة مشاريع تروم تنمية زراعة الأشجار المثمرة والفواكه الحمراء وتربية الماشية، باستثمار إجمالي يصل إلى 270 مليون درهم، والتي سيتم

## أبحاث ميدانية للوقوف على أسباب التدهور الإيكولوجي الغابوي في المغرب

وفي إطار التأقلم مع تغير المناخ يسمى أكما، وهو مشروع للتأقلم مع التغيرات المناخية بالساحل بسط نتائجها بإقليمي بركان والناظور وفق بيانات وإحصائيات علمية لأست من قرب جوائز تأقلم الساكنة القروية المستهدفة مع التغيرات المناخية في مجالات مختلفة تهم أساسا ترشيد استعمال الماء والمحافظة على الموارد الطبيعية والتصحر وتنمية دخل المزارعين.

ويشار إلى أن مشروع بحث التكيف مع تغير المناخ في حوض تانسيفت (GIREPSE)، الذي سيستمر لمدة ثلاث سنوات (2014-2017)، تنسقه الجمعية المغربية للعلوم الجهوية (AMSR) بشراكة مع جامعة القاضي عياض والمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين، والمديرية الوطنية للأرصاد الجوية والمرصد الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة بجهة مراكش تانسيفت والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير ثم جامعة مونتون بكندا، يتناول القضايا المعقدة والمتعلقة بالنظم الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية وتفاعلاتها، وذلك بغية النهوض بسياسة الإدارة المتكاملة للمياه، مع الأخذ في الاعتبار جميع القوى الداعمة للتغيير، الداخلية والخارجية، حيث سيستفيد هذا المشروع من الحوار الشامل بين المعنيين بالقطاع.

مما أدى إلى استبعاد خدمات الإمداد التي غالبا ما تكون عبارة عن منافع أو خدمات تسويقية أو ممكنة التسويق. كما أن مفهوم الدفع مقابل الخدمات البيئية يشهد أهدافا عملية، ويغطي أربعة أنواع من الخدمات (الكربون، والتنوع البيولوجي والمياه والترفيه) قد تكون خاضعة لرسوم محددة، يقول التفراوتي.

ومن إبداعات مشروع التكيف مع تغير المناخ في حوض تانسيفت الذي ينسقه البروفسور عبد اللطيف الخطابي، المتخصص في التغيرات المناخية، استعمال تكنولوجيا الاتصالات والوسائط الاجتماعية لفائدة المرأة القروية بحوض تانسيفت للتأقلم مع تغير المناخ، حيث تم منح بعض نساء إحدى القرى أجهزة كمبيوتر لوعي مع اتصال بالإنترنت لمدة سنتين، وهذه المبادرة تشهد خلق الوسائط الاجتماعية المتاحة لتبادل المعلومات والقضايا التي تواجه إدارة المياه، خصوصا أثناء الفيضانات والسيول الكبيرة التي تشهد بالمنطقة خلال فترات هطول الأمطار الغزيرة وإثناء عواصف الصيف.

وعن نسبة نجاح مثل هذه المشاريع في تحديد تصورات حقيقية وميدانية تلائم قضايا المناخ عن قرب، ساق الإعلامي البيئي التفراوتي مشروعا آخر في سياق مختلف على الساحل المتوسطي

التحتية السياحية الصغيرة على طول مجرى النهر وادي أوريكا، وهذا يجعله عرضة للفيضانات. وتاريخ المنطقة شاهد على الحدث المروع لفيضانات يوم 17 غشت 1995 المميتة، ذلك أن هذه الفيضانات أصبحت أكثر كثافة، رغم تهيئة ضبط تدفقات الوديان نحو الحوض، ليس فقط بسبب تغير المناخ، ولكن أيضا بسبب الأنشطة البشرية التي تؤدي إلى تدهور التربة والغطاء النباتي بالأراضي الغابوية كالحقول الزراعية، وبالتالي تسارع مظاهر التعرية وتدفق المياه السريع، حسب الباحث في البيئة.

واتخذت منطقة تانسيفت كمناطق عمل المشروع، خصوصا في حوض "أوريكا" كمناطق نموذجية، وتمحور فكرة المشروع حول تطوير سبل إعادة النظر في إدارة الموارد المائية المتكاملة في سياق تغير المناخ، مع مراعاة استمرار إنتاج السلع والخدمات البيئية التي يمكن تحقيقها من خلال تحسين القدرة على التكيف لدى السكان ومرونة النظم الإيكولوجية، وسوف يتحقق ذلك، يضيف التفراوتي، من خلال دمج وضع المناخ و الأدوات القائمة على السوق وفق برنامج عمل بيئي وتنموي. كما تعد الخدمات البيئية، على النحو المقترح من قبل منظمة الأغذية والزراعة، خدمات للنظم الإيكولوجية تتميز بوجود عوامل خارجية،

أكد الكاتب والإعلامي البيئي محمد التفراوتي أن ظاهرة تغير المناخ أصبحت معطى بارزا في المشهد البيئي العالمي والمغربي على الخصوص، ولا مخلص من نهج مسلك التأقلم بما تقتضيه خصوصية المجال من مختلف أبعاده، وساق الباحث في مجال البيئة والمناخ محمد التفراوتي نموذج مشروع رافق باحثه في رحلات علمية تعمل على جرد علمي وميداني مكثف من متابعة أداء باحثيه، من تخصصات مختلفة، ودراساتهم لحوض تانسيفت وتجانوات وواد النقيس وواد غغاية وأسني وإمليل... كل ذلك من أجل بلورة أبحاث ميدانية تمكن ذوي القرار من تطبيق مقررات وفق رؤية علمية سليمة تستحضر الإشكالات والإكراهات ومجالات التكيف مع المجال الطبيعي والبيولوجي الذي يتطلب صياغة توجهات تعنى بالحفاظ على التوازنات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتستجيب للحاجة إلى التكيف مع تغير المناخ.

وعن دواعي ومبررات تواجد هذه الأبحاث في منطقة تانسيفت أشار التفراوتي إلى أن ذلك يرجع بالأساس إلى التدهور الكبير الذي تشهده النظم الإيكولوجية الغابوية، وكثافة التعرية وارتداد مهم للسياح المحليين والعالميين خاصة خلال فصل الصيف لمنتجات المنطقة، وتطوير البنى